

الأمن الذكي كآلية لإدارة التحديات الأمنية الجديدة في البحر المتوسط

سمير سحقي

- باحثة في صف الدكتوراه في العلوم السياسية
- جامعة الجزائر "3"

ملخص:

سنحاول في إطار ورقتنا البحثية الإضاءة على مفهوم الأمن الذكي كآلية ناجعة لتحقيق الأمن البحري في منطقة المتوسط، نظرا لكون البحر شريان المبادلات الاقتصادية والتجارية في منطقة المتوسط ومن أهم وسائل نقل الإنتاج النفطي واستيراد الحاجات الضرورية بين ضفتي المتوسط، ومع بروز تحديات وتهديدات جديدة وتفاقمها بعد أحداث الحراك العربي 2011 أدى إلى ضرورة إعادة النظر في كيفية تحقيق الأمن البحري الذي يتربط بشكل مباشر مع الأمن الوطني للدول المتوسطية و يشكل حلقة أساسية لاستدامة الاستقرار و التنمية في المنطقة ككل.

الكلمات المفتاحية: الأمن الذكي ، الأمن البحري ، البحر المتوسط ،التحديات الأمنية الجديدة.

Abstract :

In the framework of our research paper, we will attempt to illuminate a new concept of security known as "smart security" as an effective mechanism for achieving maritime security in the Mediterranean region, as the sea is the artery of economic and trade exchanges in the Mediterranean region and one of its most important means of transporting oil production and importing essential needs. And with the emergence of new challenges and threats especially after the events of the Arab movement 2011 which led Mediterranean Countries to think about how to achieve maritime security, which is directly linked with national security and the sustainability and development in the region as a whole.

Key words: Intelligent Security, Maritime Security, Mediterranean, new security challenges.

مقدمة :

يتعرض الأمن البحري في المتوسط للعديد من التحديات خصوصا في الآونة الأخيرة وما تشهده العديد من الدول العربية المتوسطية على الضفة الجنوبية من البحر المتوسط، ما يوجب البحث في مسألة الأمن البحري كأهم ركن من أركان الأمن الوطني والإقليمي . الهدف من هذه المقالة الموجزة لا يتمحور حول تقديم معالجة دقيقة للتحديات الأمنية البحرية في البحر الأبيض المتوسط بقدر ما تطرح مقارنة نحو المخاطر الكثيرة في الحوض المتوسط ، ما يعرض الأمن البحري و بالتالي المصالح الاقتصادية للدول للخطر. سنسعى للإجابة على إشكالية رئيسية حول كيف يمكن تحقيق الأمن البحري في منطقة المتوسط من خلال استخدام مقارنة الأمن الذكي ؟ سنستعين في إطار ورقتنا بمحاور أساسية تشمل :

المحور الأول : الأمن البحري كمدخل لتحقيق الوطني و الاقليمي.

المحور الثاني : التحديات الأمنية الجديدة في البحر المتوسط .

المحور الثالث : الأمن الذكي كمقاربة لإدارة التحديات الأمنية الجديدة للأمن البحري في المتوسط.

المحور الأول : الأمن البحري كمدخل لتحقيق الوطني والاقليمي

نظرا لكون معظم النظريات حول الأمن لم تركز على الأمن البحري، فمن الضروري وضع تطور مفاهيم الأمن البحري في سياق النقاش الأمني الأوسع نطاقا. فالنقاش النظري المعاصر حول مسألة "الأمن" في السياسة الدولية وتطور المجال الفرعي للدراسات الأمنية يمكن أن يعزى إلى ما لا يقل عن أوائل الثمانينيات، وهي فترة من التوترات المتصاعدة في إطار الحرب الباردة، ليتم بعدها توسيع نطاق القضايا الأمنية بعيدا عن التركيز العسكري الاستراتيجي في الحرب الباردة فقد أدت نهاية الحرب

الباردة نحو إعادة صياغة تحليل الأمن الدولي نحو التركيز الجديد والمتوسع على التحديات التي تواجه ليس فقط رفاه الدولة ، بل أيضا الأفراد والمجتمعات على مستوى مادون الدولة ، وعلى مستوى الدولة، والأمن على الصعيدين الإقليمي وحتى العالمي. وبدأ الانضباط الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية في إفساح الطريق أمام نحو ما يسمى ب "الدراسات الأمنية"، إما عن طريق ترشيده باعتباره توسعا ضروريا نظرا لضيق التركيز العسكري للدراسات الاستراتيجية التقليدية أو الترويج له كحقل فرعي جديد ضمن دراسة العلاقات الدولية.

لا تزال هناك حاجة ملحة لمعالجة النطاق المناسب للأمن كموضوع أو مفهوم أو حتى كمصطلح مفيد وهادف. وقد اقترح باري بوزان أن مفهوم الأمن لا يمكن فهمه إلا من خلال دمج "مستويات التحليل" المترابطة و"أبعاد الأمن"، بحيث تشمل مستويات تحليل بوزان المستوى الفردي والوطني والدولي (على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المنظومة)، في حين أن قطاعاته المشكلة تشمل الأمن العسكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي. ويتبع محللون آخرون في مجال الدراسات الأمنية نمطا مفاهيميا مماثلا وعلى الرغم من استخدام فئات مختلفة مثل الطاقة والأمن الغذائي والجريمة العابرة للحدود الوطنية والهجرة، فإن هذه الفئات كلها يمكن أن تندرج ضمن بعد واحد أو أكثر من أبعاد الأمن لبوزان⁽¹⁾.

ومصطلح "الأمن البحري" يمكن أن يستحضر معان مختلفة لمختلف الناس والمنظمات اعتمادا على مصالحهم التنظيمية، أو حتى التحيز السياسي أو الأيديولوجي ، وقد اعتبر جيفري تيل *Geoffrey Till* في منتصف التسعينات أن

⁽¹⁾ Chris Rahman, « Concepts of Maritime Security A strategic perspective on alternative visions for good order and security at sea, with policy implications for New Zealand », CENTRE FOR STRATEGIC STUDIES NEW ZEALAND Discussion Papers , Discussion Paper ,07/09 ,2009,pp.5,6.

هناك "حاجة خاصة إلى توضيح ما هو ضروري لتطور الأمن البحري"، باعتبار أن الأمن البحري يستوعب الكثير فمن ناحية، يمكن النظر إلى الأمن البحري ليعكس النقاش المفاهيمي الأوسع حول الأمن. وبالتالي، يمكن النظر إليه ببساطة على أنه آخر للأمن، على الرغم من أن الدراسات الأمنية لم تحدد الأمن البحري على أنه قطاع مستقل. ومن ناحية أخرى، يمكن أيضا تطبيق كل بعد من أبعاد الأمن التي نوقشت على البيئة البحرية، حيث يمكن لكل منها أن يمتلك عناصر بحرية. وبالمثل، يمكن أيضا تطبيق "مفاهيم" نظام الأمن البديل على المجال البحري. ومن ثم يمكن الحديث مثلا عن "الأمن البيئي البحري" أو "الأمن البحري الشامل" أو "الأمن البحري التعاوني" وما إلى ذلك. على الرغم من تداخل أبعاد بوزان للإطار الأمني لا تشمل بدقة مختلف وجهات النظر المحددة للأمن البحري. وقد تميل المؤلفات الموجودة حول الأمن البحري إلى التركيز على خصائص البحر واستخداماته المتنوعة، والتهديدات التي تفرض على تلك الاستخدامات.

وحتى الآن وضعت التحليلات الأمنية العامة حول الأمن البحري ضمن مفهوم "حسن النظام في البحر"، حيث أن البحر كمورد وكوسيلة للتجارة وتبادل المعلومات وكيئة يواجه العديد من "المخاطر والتهديدات"، ففي دراسة للجامعة دالهوزي تعرف الأمن البحري بأنه "عملية الحفاظ على الاستقرار في النظام الدولي على مستوى البحر حوله وعلى جانبيه" لكنه يبقى تعريفا واسعا جدا⁽¹⁾.

وجهات نظر بديلة بشأن الأمن البحري :

في حين يقترح الباحث كريس رحمان في دراسته خمسة موضوعات "لأمن البحري" بعيدا عن المعنى التقليدي (الاستراتيجي) وتشمل هذه المنظورات الخمسة:

⁽¹⁾ Chris Rahman ,op-cit,pp.29-30.

1- أمن البحر نفسه .

2 - إدارة المحيطات.

3 - حماية الحدود البحرية.

4 - الأنشطة العسكرية في البحر .

5 - التنظيم الأمني لنظام النقل البحري ⁽¹⁾.

وتشير العديد من الأبحاث إلى أنه منذ بداية القرن العشرين، شهد الأمن البحري ثلاث فترات متتالية ، الفترة الكلاسيكية، الحديثة و فترة ما بعد الحداثة ، هذه الفترة التي أدت إلى تطوير مفاهيم جديدة للحماية ومصالح الدول والتعاون الإقليمي / العالمي لإدارة العمليات التجريبية ⁽²⁾.

ويتفرع مفهوم الأمن البحري من الأمن البيئي هذا الأخير الذي يعتبر مفهوما واسعا ومعقدا، مع قضايا تتراوح بين ندرة وتدهور الأراضي والغابات ، وآثار تغير المناخ والهجرة والنمو السكاني. وعليه فإن المجتمعات المعرفية والحركات الاجتماعية والادارات الحكومية قد برزت المنظمات الدولية جميعها من الخطاب البيئي الذي ظهر منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في عام 1972 وهناك العديد من النهج المختلفة للأمن البيئي. ويعامل بعض الخبراء الأمن البيئي على أنه "أمن " .

يبدو أن المشكلة الأكثر إلحاحا في مجال الأمن البيئي هي وجود جدولين مختلفين: علمي وسياسي. على الرغم من أنها تتداخل وتؤثر على بعضها البعض، فإن جدول الأعمال العلمي عادة ما يكون جزءا لا يتجزأ من العلوم والأنشطة غير الحكومية، ويتم بناؤها خارج جوهر السياسة. إن جدول الأعمال السياسي له طابع

⁽¹⁾ Ibid,p.31

⁽²⁾ Serkan Tezgel, Osman Gül, İskender Cahit Şafak , « Smart Security Concept in the East Mediterranean: Anti-Asymmetrical Area Denial (A3D) », Engineering and Technology International Journal of Computer, Electrical, Automation, Control and Information Engineering Vol:9, No:4, 2015,p.968.

حكومي دولي أساسا. وهي تتألف من عمليات صنع القرار العامة والسياسات العامة التي تعالج كيفية التعامل مع الشواغل البيئية. وبغض النظر عن ذلك، غالبا ما ينظر إلى القضايا البيئية على أنها ليست قضايا أمنية⁽¹⁾.

أ. مفهوم الأمن البحري :

يشمل الأمن البحري الحماية من التهديدات المباشرة للسلامة الإقليمية لدولة ما، مثل هجوم مسلح من سفينة عسكرية. ومعظم التعاريف تشمل عادة الأمن من الجرائم في البحر، مثل القرصنة، والسطو المسلح ضد السفن، والأعمال الإرهابية. والأضرار المتعمدة وغير القانونية التي تلحق بالبيئة البحرية، بما في ذلك الإغراق غير المشروع وتصريف الملوثات من السفن، واستنزاف المصادر الطبيعية، مثل الصيد غير القانوني المبلغ عنه وغير المنظم الذي يمكن أن يهدد أيضا مصالح الدول، ولا سيما الدول الساحلية. واتخذت عدة محاولات للدفاع عن الأمن البحري، نظرا لتأثيره على مصالح الدول التي قد تتعرض للتهديد، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في المحيطات والبحار. إن مفهوم "الأمن البحري" يعوق تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وهو الشرط الذي يعكس حرية الكيانات العامة والخاصة في القيام بأنشطة مشروعة مثل ممارسة الحقوق السيادية والولاية القضائية، واستخراج الموارد، والتجارة، والنقل، الخالية من التهديدات أو الخسائر الناجمة عن الأعمال غير القانونية أو العدوان.

⁽¹⁾ Mieczyslaw Malec, « Security Perception: Within And Beyond The Traditional Approach », Naval Postgraduate School Monterey, California THESIS Approved for public release, 2003, p.58.

وتتعلق السلامة البحرية أساسا بضمان سلامة الحياة في البحر، وسلامة الملاحة، وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. وبهذا المعنى، فإنه يركز على سلامة السفن وأطقمها في البحر وعند دخول الموانئ والشحن .

ويركز مفهوم "السلامة البحرية" على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة ، وهو الشرط الذي يعكس قدرة الكيانات العامة والخاصة على القيام بأنشطة مشروعة مثل الحماية الإقليمية ، واستخراج الموارد، والتجارة، والنقل، والسياحة، الحالية من التهديدات أو الخسائر الناجمة عن الحوادث، والإهمال، والاضطرابات الطبيعية والاصطناعية. ومن المؤكد أن الفضاء البحري السليم يعتبر أكثر أمانا، وأن النظام البحري الذي يعطي الأولوية للسلامة أقل عرضة للنشاط الإجرامي وغيره من التهديدات للأمن. وبالتالي فإن الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن البحري أو السلامة البحرية لها آثار متلاحقة على سلوك وتنظيم الأنشطة الأخرى في المحيطات. وتشارك تلك النظم أيضا في الحاجة إلى بذل جهود تعاونية على جميع المستويات لتعزيز فعاليتها والتصدي للتحديات الجديدة.

أما العمليات الأمنية البحرية تعرف بأنها التدابير التي تنفذها السلطات المدنية أو العسكرية المناسبة والوكالات المتعددة الجنسيات لمواجهة التهديد والتخفيف من مخاطر الأنشطة غير القانونية أو التهديدية في المجال البحري، من أجل إنفاذ القانون وحماية المواطنين وحماية المصالح الوطنية والدولية⁽¹⁾.

والأمن البحري هو واحد من أحدث العبارات في العلاقات الدولية، فالأمن البحري ينظم شبكة من العلاقات، تحل محل أو تغطي المفاهيم القديمة، مثل القوة

(1) Synergies Ioannis Parisi, « The Maritime Dimension of European Security Strategies, Initiatives », THE CONSTANTINE G. KARAMANLIS CHAIR IN HELLENIC AND EUROPEAN STUDIES, WORKING PAPER 1 ,2015, p p.12-13.

البحرية ، والسلامة البحرية والاقتصاد الأزرق وكل واحد من هذه المفاهيم يشير إلى أبعاد مختلفة للأمن البحري. فمفاهيم القوة البحرية والسلامة البحرية هي تعبير عن الخطر في البحر في القرون الماضية ، وارتبط الأمن البحري بالتنمية الاقتصادية على مر التاريخ بحيث كانت المحيطات دائما ذات أهمية اقتصادية حيوية⁽¹⁾.



مصفوفة الأمن البحري

ب. ترابط الأمن البحري بالأمن الوطني و الإقليمي للدول :

تتكون المجموعات الإقليمية مثل مجموعة البحر الأبيض المتوسط من عوامل الأمنية مترابطة تؤثر و تتأثر ببعضها البعض و تشمل : الثروة الاقتصادية، والتسليح والبيئة، والتجانس الثقافي ، القرب، والنظام الديمقراطي / غير الديمقراطي.

⁽¹⁾ Christian Bueger, « What is Maritime Security? Forthcoming in Marine Policy», UK : Cardiff University Department of Politics and International Relations, School of Law and Politics, Cardiff University, 2015 ,p.3,4.

الحجة الأولى: ترتبط الثروة الاقتصادية وأمن الدولة / المجتمع ببعضها البعض لأن الدول / المجتمعات المكتفية اقتصاديا تؤدي إلى الاستقرار والنمو الاقتصادي للنظام الدولي ككل. وبالتالي، الرفاه الاقتصادي يمنع الدول من تعريض ظروف النمو للخطر ، ومن انتهاك أمن الدول المجاورة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الندرة الاقتصادية والكساد تدفعان لظهور الاضطرابات الاجتماعية والمدنية فضلا عن التوتر الدولي. هذا التأكيد يعزز وجهة النظر التقليدية للأمن باعتبارها تهديدات محتملة ومخاطر ممكنة وعليه فإن الاقتصاد المتخلف أو المتحلل يمثل (تهديدات) متممة ، و(مخاطر) غير متممة للمشاكل الداخلية المصدرة إلى البلدان المحيطة .

الحجة الثانية: سباق التسلح والشبكات العسكرية تزعزع استقرار الأوضاع الأمنية من جميع بلدان المنطقة كجماعة اقليمية ، لأنها تدعم احتمال بروز السياسات العدوانية، فالأسلحة هي أكثر الأدوات التهديد شيوعا كما يمكن أن يستخدمها الحكام الاستبداديون لقمع أي مجموعة من المعارضين الذين يتخذون إجراءات المقاومة. وفي هذه الحالة، فهي تشكل خطرا على أمن البلدان المجاورة لاحتمال مرور الاضطرابات و التهديدات.

الحجة الثالثة: تلوث البيئة تؤدي إلى زيادة التوتر الدولي وتعتبر العامل الأمني الأكثر شيوعا في العلاقات الدولية المعاصرة على مستوى المجموعات الاقليمية .

الحجة الرابعة: يعتبر التجانس الثقافي والقرب مهما جدا في إطار العلاقات السلمية والأمن. ففي حالة النزاع بين الدول يجعل التجانس الثقافي التفاوض أسهل. وفي ظروف عدم النزاع يسهل التجانس الثقافي بناء المؤسسات المشتركة التي من شأنها أن تعزز أمن البلدان المعنية.

الحجة الخامسة: النظام السياسي والسلوك العدواني للدول مرتبط ببعض، فالدول الديمقراطية أقل عرضة من الدول غير ديمقراطية للذهاب إلى الحرب وانتهاك قيم الآخرين بالقوة المسلحة، كما أن نظم الديمقراطيات الموحدة مستقر إلى حد كبير، وعليه فتصدير المشاكل يكون أقل عكس الأنظمة السلطوية والأنظمة الانتقالية.

وعليه يمكن القول أن كل عوامل التهديد الأمني اليوم تأخذ شكل أمن المخاطر بسبب الدرجة العالية من الترابط الاجتماعي والترابط الدولي⁽¹⁾.

وبعبارة مجردة، فإن الأمن في منطقة ما هو نتيجة لترتيبات مختلفة مثل سياسات الدفاع الوطني، والمواثيق والتحالفات العسكرية من جهة، وتدابير وآليات الإدارة المشتركة للأمن حول القضايا التي اتفقت عليها (تقريباً) جميع بلدان المنطقة من ناحية أخرى. والهدف من وضع إدارة الأمن في منطقة يفترض أن تعمل بلدان المنطقة بوصفها الأعضاء المسؤولين في المنظومة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات تبادل وجهات النظر حول الإدارة المشتركة للمشاكل المتعلقة بالمخاطر والتهديدات الأمنية.

التعاون على ديناميات الأمن الإقليمي يتحقق فقط من خلال الإدارة المشتركة بين دول المنطقة على الرغم من ذلك قد ينقسم الصراع بين المصالح التي يمكن أن تؤثر على التعاون. وقد تزايدت البحوث في مجال الأمن الإقليمي في السنوات الماضية. بحيث قدم باري بوزان Buzan الخطة التحليلية للمشاكل الأمنية الإقليمية التي تركز على مفهوم مجمع الأمن، ولكن بوزان لا يعترف بأنماط التعاون والاتجاهات السائدة على الصعيد الإقليمي في العالم المعاصر، فيما اقترح باحثون آخرون تسجيل

⁽¹⁾ Attinà, op-cit, pp.123-124.

المناطق كمناطق سلام و مناطق حرب تدور حول أهمية عوامل معينة مثل مستوى الصراع ، درجة الصراع والتكامل والديمقراطية ، وجود اتفاقات تجارية إقليمية ...⁽¹⁾.

المحور الثاني التحديات الأمنية الجديدة في البحر المتوسط

يمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من المخاطر والتهديدات في البحر وفقا لمنشأهما. النوع الأول من المخاطر والتهديدات يمكن أن يؤدي إلى تقويض الأمن البحري ويشمل الأعمال المتعمدة ذات الطابع الإجرامي ولها تأثيرات محتملة على الأمن القومي مثل الشبكات الإجرامية والإرهاب، أسلحة الدمار الشامل ، الهجرة غير الشرعية بحرا، والاستغلال غير القانوني أو غير المنظم للموارد البحرية، والتدمير المتعمد وتدهور البيئة البحرية، والتهديدات السيبرانية...

أما النوع الثاني فهو المخاطر والتهديدات العرضية أو غير المقصودة التي يفسرها سلوك البيئة وظروفها الطبيعية، وبالتالي فهي أساسية بالنسبة للاتصال البشري بالبحر وتشمل حماية الأرواح البشرية في البحر وضمان أمن الملاحة وحماية البيئة البحرية من آثار الحوادث البحرية أو الكوارث الطبيعية التي تقع مسؤوليتها على عاتق كل دولة من الدول الساحلية بموجب القانون الدولي، ولا سيما من خلال اتفاقية منع التلوث الناجم عن الإغراق، والاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح البشرية في البحر، والاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ البحريين⁽²⁾.

⁽¹⁾ Ibid ,p.125.

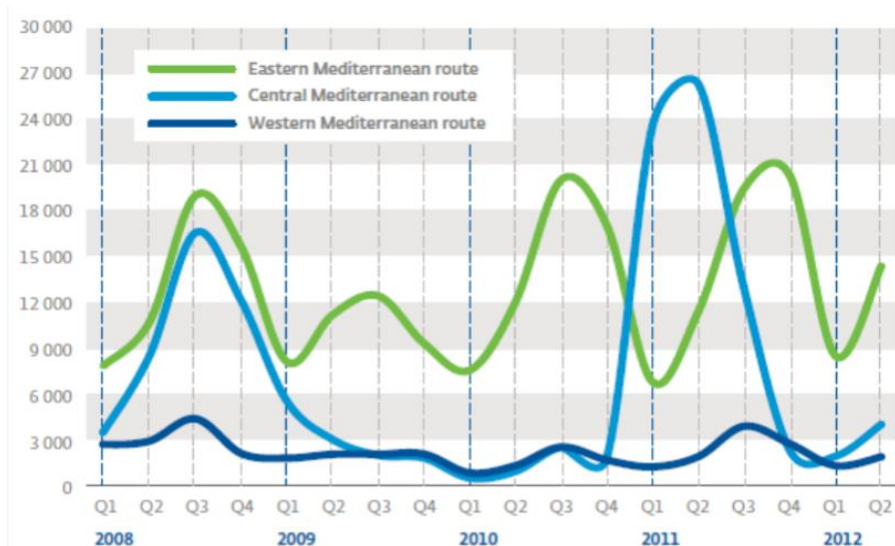
⁽²⁾ National Security Presidential Directive, National Maritime Security Strategy, Spain: Presidency of the Government, 2013, p.19.

وتجتمع بلدان البحر الأبيض المتوسط في العديد من المخاطر والتهديدات⁽¹⁾، كما يحيط البحر الأبيض المتوسط بمناطق غير مستقرة، فآثار ما عرف "بالربيع العربي" والأزمة الاقتصادية خلقت أزمة كبيرة وعدم استقرار الحدود في المنطقة. فالأزمة السورية المستمرة لها آثار على الاستقرار والأمن في لبنان والأردن والعراق.. إضافة إلى فشل المغرب العربي في تحقيق حكم مستقر منذ "الانتفاضات العربية" والأوضاع في مصر بعد إزالة المؤسسة العسكرية لحكومة الإخوان المسلمين والمستقبل الغامض الذي يواجه ليبيا بعد الإطاحة بالعميد القذافي، أزمة مالي والتدخل الفرنسي الذي أدى إلى عدم الاستقرار في منطقة الساحل كلها عوامل جعلت حوض البحر المتوسط مركزا للأزمات. في نفس الوقت، فقد تعرضت منطقة اليورو من الجانب الشمالي من البحر المتوسط لأزمة اقتصادية حادة ما يؤدي إلى مزيد من الضغط على الإنفاق الدفاعي غير الكافي في جنوب أوروبا وإثارة مخاوف أمنية جديدة. بالإضافة إلى ذلك، الانتفاضات في أوكرانيا يمكن أن تؤثر على الدول المجاورة وحتى منطقة البلقان. وفي هذه البيئة الهشة، تتعلق غالبية الأنشطة الإجرامية بالمخدرات والاتجار بالأسلحة، وقد يختلف الاتجار بالأسلحة من الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة ومكونات أسلحة الدمار الشامل، وأنظمة القذائف، إضافة إلى الاتجار بالمخدرات.

مسألة أخرى تتعلق بالأمن البحري في البحر الأبيض المتوسط وهي الهجرة غير الشرعية، فمنذ عام 2005 يشارك الاتحاد الأوروبي من خلال وكالة أمن الحدود الخارجية FRONTEX في مراقبة الهجرة غير قانونية في مالطا، إيطاليا (وخاصة في لامبيدوزا)، إسبانيا واليونان كما أن الانتفاضات العربية الأخيرة بعد 2011 أدت إلى

(1) Fulvio Attinà , "Mediterranean Security Revisited", Democracy and Security, no.9 ,vol.1-2, (2013), p.120.

عدم الاستقرار في الدول العربية في جنوب المتوسط ما أدى إلى زيادة ظاهرة الهجرة غير شرعية بشكل أكبر⁽¹⁾.



<https://migrantsatsea.org/category/states/spain>

خريطة توضح تزايد ظاهرة الهجرة غير شرعية بعد الانقفاضات الشعبية والحراك العربي 2011

وعليه يعتبر البحر المتوسط من ناحية الأمن البحري عاملاً إيجابياً أو سلبياً ، بحيث يمكن تقسيمه إلى قطاعين الشمال و جنوب. في الشمال الدول المستقرة نسبياً كإسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وتركيا في مقابل دول الجنوب التي تميل نحو عدم الاستقرار خصوصاً في الفترة الأخيرة بعد 2011.

والجدير بالذكر أن البحر المتوسط يمثل محطة عبور لربع مليون سفينة بأكثر من 100 طن بما في ذلك ثلث مليار طن النفط والمنتجات النفطية وأكثر من 300

⁽¹⁾ Apostolos Skourtas RIEAS, « Maritime Security In The Mediterranean Region» Research Associate ,2014, pp1,2.

ناقلة يتم تتبعها في يوم واحد الأمر الذي جعله عرضة للعديد من التحديات مثل التلوث والحوادث إضافة إلى الأخطار المستمرة من قبل المنظمات الإرهابية⁽¹⁾.

كما يعتبر أمن الطاقة مصدرا آخر للقلق حيث أن 65 في المئة من واردات أوروبا من البترول والغاز الطبيعي تمر عبر البحر الأبيض المتوسط. وعليه فإن ضمان مناخ من الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط يشكل أهمية، ليس فقط بالنسبة للدول الغربية المستوردة، بل وأيضا لمنتجي الطاقة في المنطقة والبلدان التي يمر بها البترول والغاز عبر أراضيها⁽²⁾.

المحور الثالث: الأمن الذكي كمقاربة لإدارة التحديات الأمنية الجديدة في البحر المتوسط

يعتبر البحر كوسيلة للنقل وكمورد، تستلزم تحقيق الأمن البحري من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي للدول وعليه فإن الأمن البحري في المتوسط سيعزز المثلث الأمني - الديمقراطي للسلام في المنطقة ، ونظرا للعديد من المخاطر والتهديدات البارزة ، فإن العدد المتزايد من الجماعات الإرهابية في أعقاب "الحراك العربي" والأزمة السورية على سبيل المثال وصلت إلى نقطة تهديد للمنطقة. وبالتالي، فإن تعزيز الأمن البحري الإقليمي في البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يسهم في تحقيق السلام الإقليمي والعالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوى الإقليمية تكون أكثر قدرة على إقامة تعاون عادل ومنصف. وتتاح لهذه المحاولات فرصة لتحقيق التعاون في مجال الطاقة ، أي تحقيق المرحلة الأولى من مثلث الأمن -السلام - الديمقراطية. فمن

(1) John Dalby , « Critical infrastructure security in the Mediterranean Maritime security in the Mediterranean: Challenges and policy responses », Belgium : SDA Discussion paper ,2011, p.21.

(2) التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع ، مؤتمر القمة للناتو، اسطنبول، 2004 . ص 3.

المرجح أن يكون الأمن البحري أحد العوامل الرئيسية للاستقرار الاقتصادي في هذا البحر نظرا لأهمية حرية الملاحة وإمكانية الوصول إلى البحار التي تختلف تماما عن استخدام الأراضي المحصورة في حدود صارمة. ولهذا فإن تحقيق السلم يستلزم بناء وتطوير استراتيجية متعددة الجنسيات للتعاون في البحر الأبيض المتوسط خاصة في سياق الأمن البحري والاقتصاد. وفي هذا الصدد، تتاح لهذه المنطقة فرصة لتطوير مفهوم الأمن الذكي الذي يختص بالبحار الضيقة .

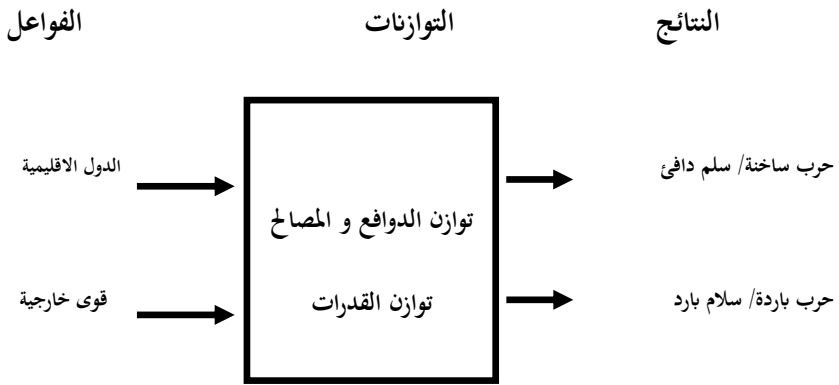
والأمن الذكي المقصود منه تأمين البنية التحتية الحيوية، مثل النفط والغاز، ضد التهديدات غير المتماثلة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إنشاء خطوط بحرية آمنة ضد الهجمات غير المتكافئة التي تمثلها القرصنة البحرية والإرهاب البحري وغيرها من التحديات الأمنية الجديدة وذلك من خلال برامج يمكن أن تتحقق على المدى القصير والمتوسط بالتعاون المتبادل بين دول المنطقة عن طريق مراكز متعددة الجنسيات من شأنها تحسين التعاون المتبادل والعمل المشترك وتنسيق ورش العمل والدورات التدريبية والتدريبات، وعليه فمفهوم الأمن الذكي يشمل التعاون الإقليمي البحري للبحار الضيقة مثل المتوسط ⁽¹⁾.

ويتشابه مفهوم الأمن الذكي Smart Security مع مفهوم الدفاع الذكي Smart Defence الذي قدمه الأمين العام لحلف شمال الأطلسي أندرس فوغ راسموسن Anders Fogh Rasmussen كمفهوم جديد في مؤتمر أمن ميونيخ لعام 2011 والفكرة التي يتناولها بسيطة فالدفاع الذكي يدور حول بناء المزيد من الأمن بين الدول من خلال المزيد من التعاون التماسك المتبادل بين الأطراف ⁽²⁾.

⁽¹⁾ Gül, op-cit ,p.968.

⁽²⁾ Ralph D. Thiele ,”Focus on Defense and International Security Making Security Smart” , ISPSW Strategy Series: Issue No. 177 ,Feb 2012, p.2.

تقترح هذه الآلية للتعاون الاقليمي الاعتماد على نظرية الحرب والسلام الإقليمي لبنيامين ميلر *Benjamin Miller*، التي تفترض أن الدول الإقليمية / التطورات الإقليمية تؤدي إلى حروب ساخنة أو سلام دافئ بينما التطورات العالمية / قوى خارجية تؤدي إلى الحرب الباردة أو السلام البارد. وعليه تعتبر هذه النظرية أن العلاقات بين دول المنطقة "مبنية على توازن الدوافع / المصالح"، وبالتالي فإن مساهمة أو تدخل قوى خارجية يرتبط بمستوى قدراتها ⁽¹⁾.

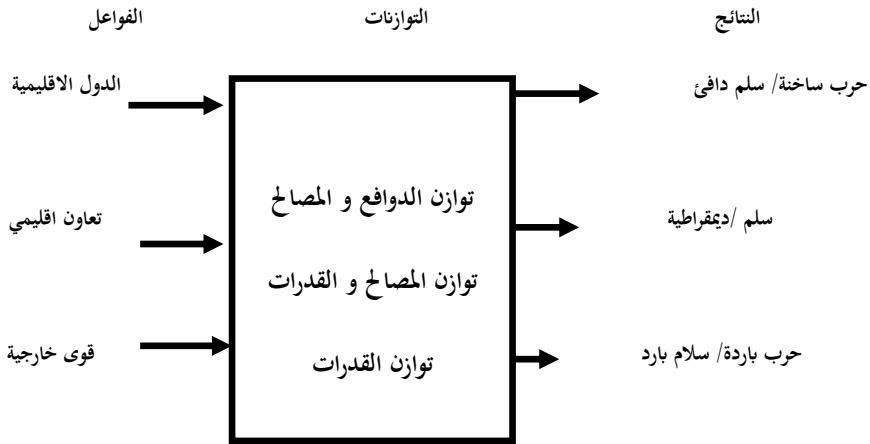


مخطط يوضح الفواعل التوازنات و النتائج للحرب و السلم الاقليمي

من بين الافتراضات الأساسية لهذه النظرية أنه في غياب توازن دولة ما، فإن المنطقة تكون أكثر عرضة للصراعات والحروب وتطبقها على منطقة البحر الأبيض المتوسط باعتبارها منطقة تتوازن فيها العديد من الدول وتتقاطع خلالها العديد من المصالح الإقليمية / العالمية يمكن منع الصراعات الساخنة وإقامة نظام دولي آمن في سياق النقل البحري وسلامة التجارة البحرية، وعليه فإن التعاون البحري الإقليمي متعدد الجنسيات يهدف للتركيز على المصالح المشتركة الإقليمية بدلا من المصالح الضيقة للدولة من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة لتحسين القدرات، وتأسيس ثوابت

⁽¹⁾ Gül, op-cit,p.968.

الأمن الذكي، ما يسهم في إحلال السلام وتوسيع الديمقراطية التي قد تجعل البحر الأبيض المتوسط رمزا للاستقرار⁽¹⁾.



مخطط يوضح النتائج المتوقعة من التعاون الاقليمي

يسعى ميلر في كتابه States, Nations, and the Great Powers: The Sources of Regional War and Peace لمعالجة سؤاليين رئيسيين لحساب التحولات بين الحرب والسلام في مناطق مختلفة عبر فترات زمنية، وشرح الاختلافات في مستوى السلام في مناطق مختلفة في فترة زمنية معينة. يقترح ميلر أن التطابق بين دولة ودولة في منطقة معينة يحدد حجم المخاطر من الصراع المحتمل .

وعليه فنتائج العلاقات الإقليمية "الساخنة" أو "الباردة" تعتمد على العوامل المحلية والإقليمية (أي قوة الدولة ومدى اختلال التوازن بين الدول والأمم)، والعوامل الدولية، ونوع مشاركة القوى العظمى ، ويعتبر ميلر أن مقارنته تجمع بين الواقعية

⁽¹⁾ Gül,op-cit ,p.968.

والليبرالية أي بين دور القوى الكبرى (الواقعية)، والتوازن بين دولة ودولة (الليبرالية)⁽¹⁾.

وقد طور ميلر هذه النظرية لشرح "الانتقال من الحرب إلى السلام، أو العكس، في نفس المنطقة في فترات زمنية مختلفة، والاختلافات بين المناطق فيما يتعلق حالة الحرب أو السلام خلال نفس الفترة"، بحيث تعرض لدراسات حالات في الشرق الأوسط (بعد الحرب العالمية الثانية)، البلقان (1830-1913)، وأمريكا اللاتينية (خلال القرن 20) و أوروبا الغربية (بعد عام 1945)، يناقش ميلر سواء الميل الإقليمي نحو الحرب أو السلام الذي يتأثر بالتوزيعات النظامية للسلطة، التطورات العالمية، أو التطورات في المناطق وداخل المنطقة الواحدة وقد صيغت استنتاجاته كنظرية والحرب الإقليمية والسلام.

ومن حيث شروط قياس حدة الصراع، يميز ميلر بين نتائج "ساخنة" و"باردة" من خلال اقتراحين: أولاً أن العوامل الإقليمية و / أو المحلية مسؤولة عن النتائج الساخنة، والعوامل العالمية مسؤولة عن النتائج الباردة، وثانياً أن ما يسمى بالاختلالات "من دولة إلى أخرى" هي السبب الكامن وراء تقلب الحرب الإقليمية⁽²⁾.

نظرية ميلر هي في المقام الأول نظرية إقليمية ما يعني أن وحدة التحليل المختارة هي المنطقة. فالمناطق التي تمتلك سمات معينة تميل إلى أن تكون أكثر نزاعاً داخل الدول وفيما بينها من المناطق التي تفتقر إلى هذه الصفات، وهناك ثلاث سمات رئيسية واثنين من المتغيرات المتداخلة. المتغير الأول هو الاختلال بين الدول

⁽¹⁾ _Anessa L. Kimball , « Miller, Benjamin. States, Nations, and the Great Powers: The Sources of Regional War and Peace », **the journal of conflict studies**, Vol. 28 (2008) in : <https://journals.lib.unb.ca/index.php/jcs/article/view/11265/13308>.

⁽²⁾ _Ulf Engel über „ Miller, Benjamin: States, Nations, and the Great Powers, The Sources of Regional War and Peace”uk: Cambridge ,2007, p.1.

فالمناطق التي تضم العديد من الدول ذات الهويات المتناقضة هي مناطق غير متوازنة أو غير متناسقة. وإذا كانت معظم الدول في المنطقة تمتلك هوية وطنية فريدة، يقال إن المنطقة متوازنة أو متجانسة بمعنى داخلي.

المتغير الثاني يشير إلى التوازن الخارجي / التطابق ، ويفضل ميلر دمج هذين المتغيرين الأولين في سمة واحدة كلما زاد الاختلال العام أو عدم التوازن بين الدول، زاد الصراع وأنواع النزاعات الأكثر انتشارا في المناطق التي لا تتعارض مع بعضها البعض هي حروب التوحيد (تحاول دولة واحدة التوسع من أجل الجمع بين مجموعات متناثرة في ولايات مختلفة) أو حروب الانفصال (تحاول مجموعات الأقليات الانفصال عن الدولة التي تكون فيها الأغلبية ضد الأقلية) ⁽¹⁾. وعليه فالبحر المتوسط هو دراسة حالة مثيرة للاهتمام لضرورة التخطيط البحري فهو يجمع بين الضغوط الديمغرافية والعديد من الأنشطة البحرية، والظروف المحيطية لبحر شبه مغلق ⁽²⁾.

أ. الحوار المتوسطي كآلية للتعاون الذكي بين ضفتي البحر المتوسط :

منذ إنطلاقه في عام 1994 أصبح الحوار المتوسطي جزءا من نهج التعاون الذي سار عليه حلف الناتو في مجال الأمن منذ انتهاء الحرب الباردة بحيث تزايد عدد البلدان المشاركة فيه: مصر، إسرائيل، موريتانيا، المغرب وتونس التي قبلت الدعوة للمشاركة في الحوار عام 1994، وتبعها الأردن في عام 1995 والجزائر في عام 2000 ، ومن بين مجالات التعاون التي يسعى الحوار لتعزيزها :

⁽¹⁾ Karen Rasler ,William R. Thompson , »Societal Heterogeneity, Internal Conflict, and Miller's Regional War and Peace Theory: An Extended Preliminary Empirical Examination « Indiana University Indiana University , pp.2-3.

⁽²⁾ Catherine Piante and Denis Ody, « BLUE GROWTH IN THE MEDITERRANEAN SEA: THE CHALLENGE OF Good Environmental Status », WWF-France,2015, p.13.

- **مكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية الجديدة :** بحيث يتم تقاسم المعلومات الاستخبارية بشكل أكثر فعالية إضافة إلى المشاركة في عملية المسعى النشط وهي دوريات بحرية يقودها الحلف للكشف عن أنشطة إرهابية محتملة في البحر الأبيض المتوسط وردعها ، بالإضافة الى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل ترويجها.
- **أمن الحدود :** يستطيع الناتو إعطاء النصائح الملائمة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالإرهاب وبحظر انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وعمليات التهريب⁽¹⁾.

ما يمكن قوله عموماً أن كل الأطر القانونية و البروتوكولات التي صيغت بين الدول المتوسطية شكلت ركيزة هامة لحماية الأمن البحري في المتوسط لكنها أغفلت جوانب مهمة جداً تشمل تهديدات لاثمائية جديدة برزت في الآونة الأخيرة يمكن أن تهدد ليس فقط الأمن البحري في المتوسط بل تطال مصالح كل الدول المحيطة ، ما يلزم التوجه نحو تبني مفهوم الأمن الذكي الذي يقوم على مبدأ التعاون المتوازن بين الشمال و الجنوب لإدارة التهديدات و المخاطر الجديدة التي يمكن أن تهدد المحيط المتوسطي ككل ، فرغم وجود العديد من البرامج إلا أنها تصدر عن جانب واحد الجانب الأوروبي ولا تراعي المخاطر الجديدة و لا التعاون المتوازي بين الشمال والجنوب.

فرغم كل الجهود المبذولة من الطرفين الشمالي و الجنوبي من البحر المتوسط من أجل تنفيذ إستراتيجية أمنية بحرية صارمة لحماية الأمن البحري والوطني و حتى الإقليمي وذلك من خلال توقيع اتفاقيات مشتركة لتبادل المعلومات والخبرات في

(1) التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع، مرجع سابق، ص.8.

العديد من الميادين لكن تبقى غير كافية في ظل ازدياد الأخطار اللامتماثلة في البحر المتوسط وخاصة بعد أحداث الحراك الشعبي العربي بعد 2011، نظرا لتزايد التهديدات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة و تهريب الأسلحة خصوصا في ظل الفراغ الأمني الذي تعيشه العديد من الدول في جنوب المتوسط ما يستدعي تفعيل مقاربة الأمن الذكي الذي يقوم على التعاون المتوازن والمتوازي من خلال برامج وخطط مستحدثة تؤدي إلى تحقيق الأمن البحري في المتوسط محاصرة التهديدات المتنامية خصوصا من الضفة الجنوبية للمتوسط نظرا لعدم الاستقرار الذي يميز المنطقة في الآونة الأخيرة لكون المنطقة تأثر و تتأثر ببعضها البعض وأن أمن المنطقة المتوسطية يجب النظر إليه كأمن غير قابل للتفكيك على أسس واعتبارات جغرافية.